اقتصاد

التوريدات مستمرة والإنتاج حالياً في تحسن

تطبيق البطاقة الذكية على الغاز منتصف الشهر والبداية من اللاذقية

| رامز محفوظ

كشف مصدر مسؤول في وزارة النفط لـ«الوطن» عن وصول عدد من البواخر الصغيرة إلى الميناء قريباً، مشيراً إلى أن توريدات الغاز المنزلي تأتي بالتواتر، إضافة إلى زيادة الإنتاج المحلي اليومي لمادة الغاز والذي وصل لأكثر من ٥٠٠ طن، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الإنتاج اليومي لوحدات تعبئة الغاز.

وأوضح المصدر أن وحدات تعبئة الغاز باتت اليوم تنتج حالياً أكثر من الاستهلاك المحلي للسوق السورية مقارنة بالأعوام السابقة، ما يدل على أن هناك انفراجاً قريباً سوف يلمسه المواطن، موضحاً أنه مع الأسبوع القادم سوف تصبح مادة الغاز بمتناول جميع المواطنين.

وبين المصدر المسؤول أن الباخرة الصغيرة التي تصل إلى الميناء وسعتها بحدود ٢٥٠٠ طن إضافة إلى الإنتاج المحلي اليومي تغطي حاجة السوق لمدة خمسة أيام، لافتاً إلى أن وزارة النفط تقوم حالياً بتخزين مادة الغاز وإعادة تعبئة المستودعات، وذلك بهدف الاستمرارية في العمل، وأن الوزارة اليوم تتجه نحو تخزين المادة في حال زيادة التوريدات، موضحاً أن الكمية المخزنة من المادة قليلة وليست كثيرة، مؤكداً أن الانفراج الكامل لأزمة الغاز سوف يكون خلال شهر شباط الحالي.

وفيما يخص تطبيق نظام البطاقة الذكية على الغاز، أشار المصدر إلى أن طروحات عدة تمت مناقشتها لتطبيق نظام البطاقة الذكية للغاز مبيناً أن هناك توجهاً لأن تطبق قريباً في اللاذقية، ومن المتوقع أن تطبق في النصف الأول من شباط الجاري.

ولفت المصدر الى أن هناك طروحات أخرى وإجراءات تم طرحها من إدارة «محروقات» منها الاستفادة من نظام البطاقة الذكية من خلال قوائم العائلات وأرقام الجوالات بهدف ضمان وصول مادة الغاز إلى جميع المواطنين، مشيراً إلى أن وزير النفط وجه حالياً لاستئجار سيارات جديدة إضافة إلى سيارات شركة المحروقات تسهم في تغطية حاجة دمشق وريفها من المادة وفي تخفيف العبء على سيارات شركة «محروقات»، مبيناً أن استئجار السيارات سيكون حسب حاجة كل فرع من فروع الشركة ومن شركات القطاع العام حصراً كالشركة السورية للتجارة وشركة الخزن والتسويق، لافتاً إلى أن أسطول سيارات شركة المحروقات غير كافٍ.

ألغت استثناءات نقل وتداول المشتقات النفطية

الحكومة تستثني الاحتياجات الأساسية من ترشيد عقود الشراء بالقطع الأجنبي

| الوطن

استثنى مجلس الوزراء الاحتياجات الأساسية للمواطنين من ترشيد عقود الشراء بالقطع الأجنبي، وقرر وقف الاستثناءات المتعلقة بنقل وتداول المشتقات النفطية، وتم التوجيه بمعالجة التوزيع غير المدروس لها مع ضرورة مراعاة عدد السكان في كل منطقة وضبط حركة نقل هذه المشتقات بما يحقق عدالة التوزيع في جميع المناطق، ودعا جميع الوزارات إلى تقديم المبادرات وتطوير آليات العمل لتواكب المتغيرات وتعزيز صمود المواطنين في ظل ما تتعرض له سورية من عقوبات اقتصادية.

كما وافق في جلسته الأسبوعية أمس على خطة وزارة الإدارة المحلية والبيئة لتعزيز دور الوحدات الإدارية ومجالسها المحلية في الأزمات على جميع المستويات وتحمل مسؤولياتها بالتكامل بين المواطنين والمجالس المحلية.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تضمنت الخطة تأهيل وتدريب رؤساء وأعضاء مجالس الوحدات الإدارية لتفعيل دورها ومساهمتها التنموية باعتبارها الجهة الأولى المعنية بالتنمية في كل منطقة والأقدر على الاستثمار الأمثل لمقوماتها زراعياً وصناعياً وحرفياً وسياحياً وعمرانياً، وطلب المجلس من المحافظين إعداد خطة مرنة لتعزيز دور الوحدات الإدارية في وقت الأزمات وخارجها.

جاء ذلك بعد أن قدم وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف عرضاً حول خطة الوزارة في مجال تعزيز دور وحدات الإدارة المحلية في الأزمات وتدريب وتأهيل أعضاء مجالس الوحدات الإدارية المنتخبة.

وفي مجال تعزيز العلاقات مع الدول الصديقة أقر المجلس البرنامج التنفيذي لاتفاقيات التعاون الاقتصادي والثقافي والسياحي والتعليمي التي تم توقيعها في دمشق مؤخراً بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية في إيران وطلب من الوزارات المعنية إعداد تقارير أسبوعية عن مدى التقدم في تنفيذ كل اتفاقية وعرضها على مجلس الوزراء.

ووافق المجلس على تخصيص محافظات حلب واللاذقية وطرطوس وحمص بمبلغ مليار ليرة سورية لكل محافظة لدعم الوحدات الإدارية لتنفيذ المشاريع الخدمية فيها على أن تراعى الحاجات الفعلية الخدمية والتنموية في الوحدة الإدارية.

وفي تصريح للصحفيين عقب الجلسة أوضح وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن الخطة تهدف لتأهيل مجالس الوحدات الإدارية المنتخبة وتعزيز قدرات العاملين فيها لتأدية المهام المنوطة بهم، مشيراً إلى أن هناك ٤ آلاف عضو مجلس إدارة محلية إضافة إلى الفنيين في مختلف المجالات القانونية والإدارية والمالية لهم دور مهم في إدارة الأزمات وحالات الطوارئ بما ينعكس إيجاباً على الخدمات المقدمة للمواطنين.

> إقرار البرنامج التنفيذي لاتفاقيات التعاون بين سورية وإيران

الذهب يرتفع ألفي ليرة خلال ٣ أسابيع

جزماتي لـ«الوطن»: ركود في السوق والاستيراد متوقف

| علي محمود سليمان

واصل سعر الذهب ارتفاعه للأسبوع الثالث على التوالي متأثراً بارتفاع سعر صرف القطع الأجنبي محلياً وارتفاع سعر الأونصة الذهبية عالمياً، وقد ارتفع بحوالي الألفي ليرة عن آخر سعر كان مستقراً عليه وهو ١٧٢٠٠ ليرة سورية، حيث سجل غرام الذهب عيار /٢١/ نهاية الأسبوع سعراً بـ١٩٣٠٠ ليرة سورية للمبيع.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق غسان جزماتي أن الارتفاع بدأ تقريباً منذ بدء الحديث عن مشروع قانون العقوبات الأميركية على سورية والمسمى «قيصر»، والذي تسبب بحالة خوف لدى البعض وشكل فرصة سانحة لضعاف النفوس للتلاعب ورفع سعر صرف الدولار محلياً، حيث إن تسعير الذهب في الجمعية يتم على أساس دولار وسطي بين سعره في السوق الموازي وسعره المعلن من مصرف سورية المركزي، مبيناً أن التسعير تم على أساس دولار وسطي بـ٥٢٢ ليرة سورية.

ولفت جزماتي إلى أن سعر الأونصة العالمية ارتفع أيضاً متأثراً بالأزمة الدولية الحاصلة بين الولايات المتحدة الأميركية وفنزويلا، وبالتالي فإنه أثر أيضاً في رفع سعر الذهب محلياً حيث سجلت الأونصة عالمياً سعراً بـ١٣١٨ دولاراً.

وأشار جزماتي إلى أنه نتيجة الارتفاع في الأسعار فإن حركة المبيع في أسواق دمشق دخلت مرحلة الركود بمعدل بيع كيلو غرام واحد من الذهب يومياً، مع إقبال متخوف من المواطنين على الشراء تحسباً لإمكانية استمراره بالارتفاع ولذلك يتجه المواطن لشرائه قبل أن يرتفع سعره بشكل أكبر، ومع ذلك فالحركة ضعيفة، أما حركة الشراء من المواطنين فشبه معدومة.

مضيفاً: إن إرسال الذهب المصنع من حلي ومصاغ إلى القامشلي عبر مطار دمشق الدولي لا يزال مستمراً ولكن بوتيرة ضعيفة أيضاً لا تتجاوز سبعة كيلو غرامات من الذهب أسبوعياً، وفي هذا السياق أكد أحد تجار الذهب في مدينة القامشلي لـ«الوطن» أن الحركة في الأسواق شبه جامدة في مدن القامشلي والحسكة والمناطق المحيطة، وقد دخلت مرحلة الكساد لعدة منتجات وليس فقط للذهب، حيث إن السيولة النقدية ضعيفة بيد المواطنين إضافة إلى الغلاء وصعوبة وصول المنتجات كافة، وأن الذهب يصل عن طريق الطيران من دمشق، ومن حلب يصل بصعوبة عن طريق البر نتيجة المخاطر على الطرقات.

ونوه رئيس جمعية الصاغة في دمشق بتوقف حركة دخول الذهب الخام المستورد وخاصة من لبنان نتيجة ارتفاع سعره في بيروت مقابل سعره في دمشق، حيث يتم التسعير في بيروت على أساس دولار وسطي بـ٥٢٩ ليرة سورية، وبذلك يكون الفرق نحو ٤٠٠ ألف ليرة سورية في الكيلو غرام الواحد من الذهب.

٢٠٧٧ مقترضاً سددوا ٣٥١ مليون ل.س عام ٢٠١٨

التسليف الشعبي يمنح قروضاً لـ٤٠ ألف موظف وشهادات الاستثمار تتزايد بسبب فائدتها المرتفعة

| عبد الهادي شباط

صرّح مدير عام مصرف التسليف الشعبي نضال العربيد لـ«الوطن» بأن حجم الودائع لدى المصرف سجل مع نهاية العام ٢٠١٨ نحو ١٢٧,١٤ مليار ليرة سورية، محققاً زيادة عن العام الذي سبقه بنحو ٢١,٤٪ عن العام السابق، على حين سجلت توظيفات المصرف ٤٠,٧٧ مليار ليرة بمعدل زيادة عن العام ٢٠١٧ بنحو ٢١٪.

وتجاوزت قيمة شهادات الاستثمار ١٧٤,٨ مليار ليرة، بزيادة نسبتها ٦٦,٨٪ عن العام ٢٠١٧، على حين تجاوزت سيولة المصرف مع نهاية العام الماضي نسبة ٥٧,٩٪، مسجلة ارتفاعاً بواقع ١,٣٨٪ عن العام ٢٠١٧ حيث اقتربت نسبة السيولة وقتها من ٥٦,٥٧٪.

ولفت إلى ارتفاع حجم الودائع خلال العام ٢١٨ بنسبة تزيد على ٢١٪، الأمر الذي يعزى إلى ثقة المتعاملين بالمصرف والخدمات التي يقدمها المصرف وكذلك نتيجة تدوير الفوائد وإضافتها لحسابات المتعاملين، مبيناً أن حسابات التوفير تشكل نسبة ٤٦,٣١٪، والودائع لأجل نسبة ١٧,٤٤٪، والحسابات الجارية نسبة ٣٦,٢٥٪ من إجمالي الودائع.

واعتبر أن ارتفاع التوظيفات بنسبة ٢١٪ هو نتيجة الاستمرار بمنح قروض الدخل المحدود بسقف قرض لا يتجاوز (٥٠٠) ألف ليرة سورية بشكل أساسي إضافة إلى البدء بمنح بعض القروض الإنتاجية المهنية والحرفية.

وبيّن أن عدد قروض الدخل المحدود المنفذة منذ بداية استئناف منح القروض حتى تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ بلغ نحو ١٣٦,٣ ألف قرض بمبلغ ٥٤,٩ مليار ليرة، منها نحو ٤٠ ألف قرض منح خلال عام ٢٠١٨ بمبلغ ١٨,٢ مليار ليرة.

وأوضح أن ارتفاع حصيلة شهادات الاستثمار بنسبة تزيد على ٦٦٪ يعود إلى المرونة التي تتمتع بها الشهادات ومعدل الفائدة المرتفع المطبق عليها مقارنة مع الأوعية الادخارية الأخرى.

وبيّن العربيد أن تحصيلات المصرف من القروض الإنتاجية المتعثرة التي سددت بشكل كامل من خلال عام ٢٠١٨ بلغت ٢٨٦ مليون ليرة تعود إلى ٦٨٤ مقترضاً، كما بلغت التحصيلات من قروض الدخل المحدود المتعثرة التي سددت بشكل كامل خلال عام ٢٠١٨ نحو ٣٥١ مليون ليرة تعود إلى ٢٠٧٧ مقترضاً، علماً بأن المصرف اتخذ الإجراءات القانونية اللازمة كافة في سبيل تحصيل الديون المتبقية وفق القوانين والأنظمة النافذة ويقوم بمتابعتها باستمرار لضمان حقوقه، على حين بلغ عدد المقترضين المتعثرين الذين حصلوا على موافقة لتسديد كامل كتلة الدين المستحقة بذمتهم وفق القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ خلال الفترة بين ٢٠١٧/١/١ و٢٠١٨/١٢/٣١ نحو ١٣٧ مقترضاً منهم ٧٤ مقترضاً خلال عام ٢٠١٨.

ولفت العربيد إلى أن رؤية المصرف لتطوير عمله تنطلق من تحقيق عدد من النقاط أهمها توظيف فائض السيولة المتوافر لدى المصرف، والتوسع في منح التسهيلات الائتمانية وخاصة الإنتاجية، وتنويع محفظة القروض بما ينسجم مع المرحلة القادمة بما يسهم في تحريك العجلة الاقتصادية وذلك وفقاً لنظام عمليات المصرف والتركيز على قروض الدخل المحدود كونها العنوان الأبرز للمصرف منذ تاريخ أحداثه.

كما يتم العمل على توسيع الخدمات المصرفية المقدمة من المصرف وجعلها أكثر شمولية وتطويرها وتحسينها بما يتلاءم مع حاجات ومتطلبات السوق وبما يحقق مصلحة المصرف ويزيد من إيراداته وبما يلبي أذواق المتعاملين، إضافة إلى تقييم حال فروع المصرف وتحسين واقعها وكذلك تقييم إدارات هذه الفروع وإعادة النظر بها وبالتفويضات الممنوحة لها والتوجه نحو زيادة الصلاحيات بما يسهم بمنح مرونة أكبر في تنفيذ المهام المصرفية والخدمية التي تقدمها الفروع وخاصة لجهة تحقيق السرعة في الاستجابة لمتطلبات العمل، وتطوير البنية التقنية للمصرف بشكل مستمر ودائم حسب الضرورة وبما يتفق مع متطلبات مصرف سورية المركزي.

بعد سنوات من الخسارة

«البريد» تغطي نفقاتها للمرة الأولى

| قصي أحمد المحمد

كشف مدير المؤسسة السورية للبريد بدر أحمد لـ«الوطن» عن نمو الإيرادات التي حققتها السورية للبريد بنسبة ١٤ بالمئة خلال العام (٢٠١٨) مقارنة مع ما كانت عليه خلال (٢٠١٧)، مبيناً أنّ هذه النسبة ساعدت المؤسسة على تغطية كامل نفقاتها خلال العام الماضي، وذلك من خلال الموارد الذاتية، وأنّ ذلك حصل على الرغم من انخفاض إعانة الإنتاج المقدمة من وزارة المالية لأقل من الثلث خلال العام ٢٠١٨ مقارنة بالإعانات المقدمة من المالية في العام الذي سبقه.

واعتبر أنّ هذا التحول نوعي لأن نتيجة أعمال المؤسسة خلال الأعوام السابقة كانت خاسرة، مبيناً أنّ العام ٢٠١٨ كان بداية تحول المؤسسة لتصل إلى مرحلة الربح.

وأرجع مدير السورية للبريد أسباب التحول الحاصل إلى سياسة الترشيد في الإنفاق (ضبط النفقة) التي اتبعتها المؤسسة مؤخراً، لافتاً إلى أنّ ذلك كان بالحد الذي لا يعوق تطور عملية الإنتاج ما أسهم في تحقيق أحد أهم أهداف مشروع الإصلاح الإداري من أجل تخفيف الهدر في المال العام.

وأوضح أنّ المؤسسة لم تتوقف سياستها عند ضبط الإنفاق فقط، وإنما تم العمل أيضاً بالتوازي مع تطوير الإيرادات المحققة من خلال سلسلة من الخدمات المتنوعة التي تقدمها المؤسسة لتزيد الإيرادات المحققة خلال العام الماضي بنسبة ١٤ بالمئة عما كان محققاً خلال العام ٢٠١٧.

وبيّن أنّ نسبة الزيادة المحققة في مجال خدمة بيع الطوابع البريدية زادت بمقدار ٢٤ بالمئة في العام الماضي مقارنة بما سبقه، وكذلك خدمة البريد الرسمي زادت بمقدار ٥١ بالمئة، وخدمة اليانصيب زادت بمقدار ٥٧ بالمئة، وخدمة الرواتب التقاعدية زادت ٤٤ بالمئة وخدمة السجل المدني زادت نحو ٤٨ بالمئة.

وأشار أحمد إلى اعتماد أسلوب المتابعة الآنية من الإدارة لمعالجة المشكلات كافة التي تتعرض لها المؤسسة واعتماد بدائل إسعافية فورية، إضافة إلى اعتماد مبدأ الثواب والعقاب في العمل كمعيار أساسي أسهم في الخروج من الخسارة، لافتاً إلى أنّه بالتوازي مع ما تم الحديث عنه مسبقاً، تم القيام بمجموعة من الإجراءات في مجال أتمتة جميع أعمالها الخدمية والإدارية الداعمة لعملها، من أجل تحقيق مرونة في تقديم خدماتها كافة محققة بهذه الإجراء أحد أهم أهداف مشروع الإصلاح الإداري وهو تبسيط الإجراءات والتخفيف من التعقيدات الإدارية التي يعاني منها كل من الطرفين المواطن من جهة والمؤسسة من جهة أخرى.

١٢,٨٪ فقط مساهمة الضرائب في إيرادات الدولة

| وفاء جديد

رأى مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي أن الأثر المباشر للأزمة كان تراجع نسبة مساهمة الضرائب والرسوم في الإيرادات العامة من ٣٨ بالمئة عام ٢٠١١ إلى ١٢,٨ بالمئة عام ٢٠١٨ –أي بنسبة ٦٦ بالمئة خلال الأزمة– كما تراجعت حصة ضرائب الدخل من إجمالي الضرائب من ٥٣,٥ بالمئة عام ٢٠١١ إلى ١٨,٣ بالمئة عام ٢٠١٨.

جاء ذلك في دراسة له بعنوان «أثر السياسة المالية في سورية على قطاع التجارة»، حصلت «الوطن» على نسخة منها، تضمنت التأكيد أن الضريبة التصاعدية المرهقة تمنع من تكوين رؤوس الأموال الخاصة وتخفض الادخار ما يؤدي إلى الحد من النشاط الاقتصادي مع زيادة في الاستهلاك، وهذا ما جرى وانعكس سلباً على معدلات التنمية ولا يمكن لمس الأثر الإيجابي لتخفيض المعدلات الضريبية إلا بعد تطبيق المرسوم الأخير رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٦.

وبحسب خربوطلي، من الأهمية للسياسة المالية في مرحلة ما بعد الأزمة الأخذ بالحسبان حالات الضرر والتراجع الكبير في الأعمال التجارية الذي صاحب الأزمة وتمكينهم من إعادة الإقلاع عبر مشجعات ضريبية وسياسة تسليف مالي محفزة، مع ضرورة أن تتماشى السياسة المالية المتوقعة مع البرنامج الوطني لما بعد الأزمة في إطار تنسيق العمل التجاري.

وبيّن أن هناك أثراً سلبياً للضرائب المرتفعة على الإنتاج من خلال تخفيض الكميات المنتجة كونها تصبح مرتفعة التكلفة وصعبة التصريف ما يؤدي إلى الكساد، أما بالنسبة للاستثمار فالضريبة المعتدلة على قطاع معين تؤدي إلى التوجه نحو الاستثمار في هذا القطاع.

ولفت إلى أن الرؤية المستقبلية للنظام الضريبي في سورية ينبغي أن تعتمد على مرحلة مؤقتة مدتها ٣–٥ سنوات يتم من خلالها إصلاح وتعديل جميع القوانين باتجاه المزيد من تخفيف الأعباء وتسهيل التكليف ريثما يتم وضع الضوابط للانتقال إلى الضريبة الموحدة على الإيراد التي تكون قادرة على تحقيق عدالة أكبر في حال تمت مراعاة مصدر الإيراد أي تعدد معدلات الضريبة ضمن الشريحة الواحدة تبعاً لمصادر الدخل وضريبة القيمة المضافة TVA التي تحتاج إلى معايير محاسبية عالية غير متوافرة حالياً كما تحتاج إلى إدارة ضريبية عالية الكفاءة وخلال تلك الفترة يمكن تطبيق ضريبة المبيعات بنسب منخفضة على الشرائح الدنيا والوسطى للدخل وعليا على المستويات العليا للدخل.

وبحسب خربوطلي، فإن المطلوب مستقبلاً في مرحلة الإعمار والانتعاش؛ إيجاد الوسائل والأدوات لتكون الضريبة معتدلة ومحفزة للعمل الاقتصادي وشفافة وسهلة في التطبيق ما يساهم في إعادة الثقة من المكلف والدوائر المالية وهذا لا يأتي من فراغ بل لا بد من التدريب والتأهيل للكوادر المالية ضمن معاهد تابعة لوزارة المالية، ورفع الرواتب والتعويضات للموظفين لمنع الرشوة والفساد، وإعادة تنسيق التشريعات الضريبية لتصبح واضحة في النص سهلة في التطبيق عادلة في المضمون ولا تحتاج لاجتهادات أو لتفسيرات ومذكرات وتعاميم كثيرة.

وبحسب الدراسة، فإن المثال الأكثر أهمية أن الحصيلة الضريبية ارتفعت من ١٦,٤ مليار ليرة عام ١٩٩٢ بما نسبته ٧٤,٩ بالمئة من الضرائب والرسوم المباشرة إلى ٢٢,٥ مليار ليرة عام ١٩٩٥ بعد ما تم تخفيض المعدلات الضريبية بموجب القانون ٢٠ لعام ١٩٩١ أي إن التخفيض الذي وصل إلى ٣٠ بالمئة أدى إلى تصاعد الحصيلة الضريبية وليس إلى انخفاضها نتيجة توسع النشاط الاقتصادي وهذه هي أحد أهم منعكسات النظام الضريبي ليسير نحو العدالة.

وبيّن خربوطلي أن الوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مستقبلية مرتفعة تصل إلى ٧–٩ بالمئة في إطار مرحلة الانتعاش واستدامة التنمية تحتاج لمعدلات استثمار مرتفعة من الناتج المحلي لا تقل عن ٣٦ بالمئة وهذا لن يأتي إلا من خلال تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والخارجي وخلق بيئة ضريبية مشجعة ومستقرة وواضحة وهذا ما يجب أن يسعى إليه التشريع الضريبي المستقبلي الذي ينبغي أن يكون متماشياً مع سياسات مكافحة البطالة وتنشيط الأعمال التجارية والاستثمارية، لافتاً إلى أن الإعفاء هو خروج عن قاعدة العدالة ما يقتضي أن تكون الإعفاءات في حدها الأدنى وفي سبيل ذلك يمكن اللجوء إلى فرض معدلات متدنية جداً على الشريحة التي كانت معفاة مع زيادة مدى هذه الشريحة.

ورأى أن الوصول إلى علاقات أفضل ومصداقية أكبر للدوائر المالية مع المكلفين لا تكمن فقط في «المقارنة بين الضريبة الحقيقية التي يدفعها المكلف والضريبة الوهمية التي يقوم بدفعها فعلاً بالإضافة إلى التكاليف الأخرى...» وإنما يكمن الوصول لهذا الهدف في العائد المتحقق للمكلف نتيجة قيامة بدفع الضريبة أي إنه لا يمكن الوصول لهذا الهدف إلا حين يعرف المكلف بالضريبة أين تذهب الضرائب التي يدفعها.

كما أن السياسة المالية الجديدة لما بعد الأزمة ينبغي أن تعالج أولاً الخروج من حالة (الركود التضخمي) عبر زيادة القوة الشرائية بموارد غير تضخمية بشكل يساهم في تنشيط الأسواق والتجارة وتشجيع عمليات التصدير إضافة لمنح المشروعات الصغيرة معاملة تفضيلية ضريبياً وبخاصة في مرحلة التأسيس والإقلاع لتلافي حالات الفشل عبر دعم إنشاء مؤسسات رأس المال المبادر أو المخاطر.

وطالب بإعادة النظر بالرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج ومكونات إعادة الإعمار لتخفيض تكلفة المشاريع المستقبلية، والتركيز على الشركات المساهمة كونها تدفع الضريبة بصورة نظامية ويتوازعها جميع المساهمين، لافتاً إلى الحاجة لتبسيط إجراءات فرض الضرائب والتعامل بمنطق سليم بين المراقب والمكلف وألا يكون للتقديرات العشوائية أي دور وخاصة في ضرائب الدخل المقطوع وإنما بقرائن وأدلة مادية واضحة، مع التأكيد عبر الندوات واللقاءات وبالتعاون مع غرف التجارة والصناعة على أن الضريبة ليست نوعاً من (الضرب) باللغة العامية وإنما هي واجب وطني يقوم به التاجر الصناعي أو المواطن بشكل عام طواعية للمساهمة في الإنفاق التنموي وتطوير البلد شرط أن يشعر كل دافع للضريبة بمردود مباشر لهذه الضرائب عبر خدمات عامة.